**منهج النّظرية الخليلية**

**ماستر : لسانيات عربية**

لقد اعتمد صاحب المدرسَة مفاهيم استقاها من التّراث النحوي الأصيل، وقيل أن نبيّن هذه المفاهيم نشير إلى أن الأستاذ قد بيّن أن هناك نحواً عربياً أصيلاً، وحصره في القرون الأربعة الأولى من الهجرة [[1]](#footnote-1) ، وأن النحو العربي الخليلي لا يقتصر على التحديد بالجنس والفصل (أي باكتشاف الصفات المميّزة)، وبالتالي لا يكتفي بعملية الاشتمال، بل يتجاوز بإجراء الشيء أو حمل العنصر على الآخر[[2]](#footnote-2), فهو لا يكتفي بالجنس الّذي ليس إلاّ مجرّد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات بل يتجاوزن ذلك بإجراء على آخر على حدّ تعبير النحاة، أي يجعلوا علاقة مباشرة بين العناصر الّتي توجد مجموعتين على الأقل لاستنباط البنية الّتي تجمعها جميعاً [[3]](#footnote-3).

وأبسط مثال في ذلك هو إثباتهم لصيغة الكلمة: [[4]](#footnote-4)

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| نظم (أو ترتيب) إجراء أو حمل شيء على شيء | كـَ | ضـَ | نـَ | حـَ... | فَعَلَ (تمثيل لبنية المجموعَة)  Simulation de la structure de l’ensemble |
| تـَ | رَ | ظـَ | مَـ |
| بَ | بَ | رَ | لَ |
| مناسب (تكافؤ) | | | |
|  | جنس = فئة | | | |

فالجامع بين هذه الوحدات ليس فقط جنسها (بل وقد لا تعتمّ بالجنس) بل البنية الّتي تجمعها. ولا يمكن أن تستخرج بإدخال بعضها في بعض بل بحمل كلّ جزء منها على نظيره إن كان هناك نظير مع مراعاة انتظامها أي مع اعتبار كل جزءٍ في موضعه، فالتحديد عند النحاة أكثره من هذا القبيل وهو يهتم في نفس الوقت بالمحوين الاستبدالي والتركيبي بين التكافؤ (الانتماء) والنظم[[5]](#footnote-5).

أما كيف يستنبطون البنى دون أن يستندوا إلى ظواهر التبليغ، فإنّ ذلك أساسه كلّ البحث عن "الجامع" أي عمّا يجمع بين أفراد الجنس الواحد، بالاعتماد لا على صفاتها المميّزة فقط الّتي تجعلها تندرج في هذا الجنس بل بالنظر إلى هيئتها وَزِنَتهَا[[6]](#footnote-6)\*[[7]](#footnote-7).

فكل هذه الأفراد الّتي تجمعها هيتها تكوّن عندهم باباً وهي نظائر بعضها إزاء بعضٍ لأنّهُ يوجد فيما بينها تناظرً لا مجرّد تشابه إذ قد تختلف بعضها عن بعض اختلافاً شديداً[[8]](#footnote-8). وكلّما اختلفت أكثر كان الجامع بينهما -إن وُجدَ-) أعمق والبحث عنه أقرب إلى المنهج العلمي كما يتصوّره علماء الفيزياء والأحياء في عصرنا هذا [[9]](#footnote-9).

ويلجأون في ذلك إلى "حمل" هذه الأفراد بعضها على بعضٍ وذلك يجعل كلّ جزءٍ منها إزاء الجزء الّذي يقابله في المرتبة [[10]](#footnote-10) ويعتمدون ههنا، مثل البنيوية، على مقياس التكافؤ وهو صلاحية قيام الشيء مقام الشيء (الاستبدال في الاصطلاح اللّساني الحديث)[[11]](#footnote-11).

وهكذا فإن النحو حسب أصحاب النظرية الخليلية كلّه مثل تبنى عليها كل وحدات اللّغة إفراداً وتركيبا، وعلى هذا فمثال الكلمة هو وزنها والعلاقة الّتي تربط بين عناصر الكلمَة هي علاقة بناء لأن حذف أي عنصر يقتضي زوال هذه الكلمة مثل حرف "مْـ " في كلمة "مْكْرَمْ"[[12]](#footnote-12)

فالفئة (= La classe) عندهم ليست أبداً بسيطة أي مبنية على الكيف (Qualitatif) تحدّدها صفة مميّزة فقط بل في الوقت نفسه على الكيف والكمّ، والكم هو هنا العدّة مع الترتيب بمراعاة كل شيء في موضعه[[13]](#footnote-13).

وقد أشار إلى ذلك الرّضي الاستراباذي في حديثه عن الصّيغة: المراد ببناء الكلمة وزنها وصيغتها وهيئتها الّتي يمكن أن يشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المرئية وحركتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كلّ في موضيعهِ"[[14]](#footnote-14).

إلاّ أن البنيوية تريد بذلك أن تعرف عن الجزء من الكلام هل هو وحدة قائمة بنفسها \*\* أو \*\* كل \*\* مستواه) وبالتالي ما هو جنسه[[15]](#footnote-15)\*[[16]](#footnote-16). أما النحاة العرب فيريدون أن يكتشفوا لا عن هوية الجزء وجنسه فقط بل عن مكانته ودوره في المجموعة من أجزاء العبارة الّتي ينحصر فيها، فبذلك تتحدّد هويته لا بإدراجه في فئة بسيطة بل ببنائه، أو بتركيبه في مجموعة مرتّبة، لكل جزء منها موضع خاص يؤدي فيه عملاً وضعيًّا خاصًّا[[17]](#footnote-17)، وهذه المجموعة بهذا المعنى الرّياضي هو الّذي يسمونه بابًا واحدًّا وقياسًا، ورسمهُ وتمثيله يسمّى عندهم مثلاً[[18]](#footnote-18). وهو مفهوم اعتباري منطقي رياضي[[19]](#footnote-19).ولكل مستوى من مستويات اللغة حدود خاصّة به. لنأخذ مثلا مستوى الكلم المتمكّنة، فحدودها ومثلها في هذا المستوى هو من قبيل البناء، ويعنون بع أن أجزائها مبنية بعضها على بعضٍ على مثال معيّن بحيث لا يمكن أن تحذف إلاّ بتلاشي الكلمة كلّها[[20]](#footnote-20).

ويمكن أن نصوّر هذه العلميات الحملية في هذا المستوى هكذا[[21]](#footnote-21):

(أ= مكتب) ⇔ (ب = ملعب) ⇔ (ج = مجلس) ⇔المثال الجامع=مَفْغَلْ.

تكافؤ + ترتيب م

← بنية مثالها

فِعلْ[[22]](#footnote-22)\* وهي ننية

هذا الجنس

من الكلم.

تكافــــــؤ

فالقياس والحدّ هنا ناتج عن انتماء كل من "مكتب" و "ملعَبْ" و"مجلس" إلى جنس واحد وهو اسم المكان من الثلاثي، وفي الوقت نفسه من تواجد عناصر على ترتيب معيّن في كل واحد منها، ولولا الترتيب المعيّن لما كان هناك قياس أو حد، ويؤدّي هذا الحمل إلى تجريد رياضي لا يكتفى فيه بتجريد الصفات المشتركة الّتي ينتج منها الجنس (الفئة البسيطة) بل إلى بنية مجرّدة وهي مثال الكلمة وتمثّل فيها المتغيّرات برموز[[23]](#footnote-23)\* (ف ا ع ا ل) والثوابتْ بالبقاء على أصلها[[24]](#footnote-24).

والبناء هو العملية الّتي تركّب بها العناصر، وتركيب أي عنصر يخضع لمقاييس مضبوطة في صورة حدود إجرائية تسمّى المثال، وقد ضبط النحاة الأوائل مقاييس للحصول على جميع المثل، وهو ما يعرف عندهم بقسمة التراكيب (Combinatoire) [[25]](#footnote-25).

مثلاً على مستوى الكلمة نأخذ: التوافق \*\* بين الأفعال على وزن فَعَلَ[[26]](#footnote-26).

مثلا

ذ

ـــَــ

ب

ـــَــ

ب

و

ـــَــ

ق

ـــَــ

ف

ض

ـــَــ

ر

ـــَــ

ب

ج

ـــَــ

لـ

ـــَــ

س

كـ

ـــَــ

ت

ـــَــ

ب

فالكاف في "كتب" هي بمنزلَة "الجيم" في "جلس" والضاد في "ضرب" والواو في "وقف"، والذال في "ذهب، كلُّهن يَقَعْن في موضع واحد وهو موضع الحرف الأصلي الأول، وقس على ذلك موضع الحرف الأصلي الثاني والثالث، فهي متكافئة مهما كانت مادتها وهوّيتها فهي نظائر بهذا الاعتبار وهذا التكافؤ[[27]](#footnote-27).

وأي حرف أصلي يمكن أن يقع في هذه المواضع[[28]](#footnote-28). ولهذا السبب رمزوا إلى كل الحروف الواقعة في الموضع الأول بالفاء والموضع الثاني بالعين وفي الموضع الثالث باللّام[[29]](#footnote-29).

فهذه رموز رياضية بحتة لأنها تدلّ على متغيّرات (أي حرف صامت من صوامت العربية) بمراعاة الترتيب الخاص بالثلاثي[[30]](#footnote-30).

أما الحركات والسّكنات والحروف الزائدة فهي ثوابت بخلاف الحروف الأصلية لأن استبدالها بحركة أخرى أو بسكون أو بحرف آخر يتغيّر وزن الكلمة[[31]](#footnote-31)، وفي الجدول السابق يمكن أن نلاحظ بالفعل أن الحروف الأصلية متغيّرة هي كلمة إلى أخرى، وهي متكافئة من حيث أنها صوامت تقع في نفس الموضع[[32]](#footnote-32). أما الحركات فهي في كلّ كلمة ههنا فتحة في الموضع الّذي يلي موضع الحرف الأصلي الأول والموضع الّذي يلي الحرف الأصلي الثاني[[33]](#footnote-33).

كما نجد أن ابن جنّي في كتابه "الخصائص" قد تناول محوراً أو فصلاً سمّاه "حمل الشيء على الشيء" إذ يقول: "اِعلم أن هذا باب طريقهُ الشّبه اللّفظي، وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه التأنيث بالواو، وذلك نحو حمراوي، وصفراوي، وعشراوي، وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تقر بحالها لِئلا تقع علامَة التأنيث حشوًا. فمضى هذا على هذا لا يختلف"[[34]](#footnote-34).

ثم إنّهم قالوا في الإضافة إلى علباء: علباويٌّ، وإلى حرباءٍ: حرباويٌّ فإبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث، لكنها لمّا شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء. ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تقلب في حمراويٌّ لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها لكنا لما اتَّفَقَتَا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء. ثم إنهما تجاوزا هذا إلى أن قالوا في كساء، وقضاء: كساوِيٌّ، وقضاويٌّ، فأبدلوا الهمزة واواً، حملاً لها على همزة علباء، من حيث كانت همزة كساء مبدلَة من حرف ليس للتأنيث، فهذه علّة غير الأولى، ألا تراك لم تبدل همزة علباء واواً في علباوي لأنها ليست للتأنيث، فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث[[35]](#footnote-35) .

ثم إنّهم قالوا من بعد في قرّاء: قراويٌّ، فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانتا أصلاً غير زائدة، كما في همزة كساء غير زائدة. وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كساويٌّ من حيث كانتا غير زائدة، لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدهما على ما قبلَهُ، تشبثًا به وتصوّراً لَهْ[[36]](#footnote-36). وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه بقوله: "ليسَ شيءٌ يضطرّون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً"[[37]](#footnote-37).

كما يقول: "وعلى ذلك قالوا صحراوات، فأبدلوا الهمزة واواً لئلا يجمعوا بين علمي تأنيث، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية، ثم قالوا: علباوان حملاً بالزيادة على حمراوان، ثم قالوا: كساوان تشبيهاً لَهُ بعلباوان، ثم قالوا: قْرّاوان حملاً لَهُ على كِساوان، على ما تقدّم"[[38]](#footnote-38).

ثم يبيّن ابن جنّي أن سببَ هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللّغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرّف فيها، والتركّحِ[[39]](#footnote-39)\* في أثنائها، لما يلابسونه ويُكثرون استعمالَهُ من الكلام المنثور والشعر الموزون، والخطب والسّجوع، ولقوة إحساسهم في كلّ شيءٍ شيئًا وتخيّلهم ما لا يكاد يَشْعُرُ به من لم يألف مذاهبهم. وعلى هذا ما صنع الصّرف من الأسماء للشبه اللّفظي نحو: أحمر، وأصفر، وأصرم، وأحمد، وتألَبَ وتنضبَ علمين، لما في ذلك من شبه لفظ الفعل، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصَّةَ له من التنوين، وهو الفعل. والشبه اللّفظي كثير"[[40]](#footnote-40).

نستنتج مما سبق أن حمل الشيء على الشيء أي ألفاظ على أخرى يستدعي تغيير بعض الأصوات من أجل خدمة البنية الصرفية لأن المستويات اللغوية غير مفصولَة عن بعضها البعض.

1. - عبد الرحمان الحاج صالح، "النظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية – ص: 05. (المقدّمة) [↑](#footnote-ref-1)
2. - عبد الرحمن الحاج صالح، "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، موفم للنشر، الجزائر ، 2007، ج1، ص: 212. [↑](#footnote-ref-2)
3. - عبد الرحمن الحاج صالح، "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، ج2، ص: 37. [↑](#footnote-ref-3)
4. - عبد الرحمان الحاج صالح، "النظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية – ص: 22. [↑](#footnote-ref-4)
5. - عبد الرحمن الحاج صالح، "بحوث ودراسات"، ص: 212، وينظر: عبد الرحمن الحاج صالح ، "منطق العرب في علوم اللّسان"، منشورات المجمع الجزائري اللّغة العربية، دار راجعي للنشر ، دط، 2010، ص: 135. [↑](#footnote-ref-5)
6. \* - يقول سيبويه: "لأنها في العدّة والزّنَة والزيادة واحدة". أي عدد المكونات الصوتية وترتيبها كل في موضعه وكون المكونات زائدة أو أصلية"، ينظر الكتاب، ج2، ص: 208. [↑](#footnote-ref-6)
7. - عبد الرحمن الحاج صالح، البحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، ج2، ص: 37.: عبد الرحمن الحاج صالح، "البنى النحوية العربية"، ص: 44. [↑](#footnote-ref-7)
8. - المرجع نفسه، ص: 37. [↑](#footnote-ref-8)
9. - المرجع نفسه، ص: 37. وينظر: "منطق العرب في علوم اللّسان"،ص: 171. [↑](#footnote-ref-9)
10. - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "منطق العرب في علوم اللّسان"، ص: 171. [↑](#footnote-ref-10)
11. - عبد الرحمن الحاج صالح، " بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، ج2، ص: 37. [↑](#footnote-ref-11)
12. - Hadj Salah A, Linguistique arabe et linguistique générale, Essai de méthodologie et d’épistémologie du Ilm Alarabiyya Paris 1979. T2.P : 175. وينظر: "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية – جزء 2- ص: 48. [↑](#footnote-ref-12)
13. - عبد الرحمن الحاج صالح، "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، ج1، ص: 212-213. وينظر: ... [↑](#footnote-ref-13)
14. - رضي الدين الاستراباذي، "شرح الشافية"، ط القاهرة، 1358هـ، ص: وينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "منطق العرب في علوم اللّسان"، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، دار راجعي للنشر، دط، 2010، ص: 167. [↑](#footnote-ref-14)
15. \* - وفي الوقت نفسه تُدرجها في صنف من أصناف الوحدات، ودليلها في تلك هو فقط تكافؤهما في المحو الاستبدالي (Prodignratic) مع أجزاء أخرى سبق أن عرفت كوحدات، ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح ، "النظرية الخليلية الحديثة – مفاهيمها الأساسية- ص: 21-22. [↑](#footnote-ref-15)
16. - عبد الرحمن الحاج صالح، "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، ج2، ص37. [↑](#footnote-ref-16)
17. - صالح بلعيد، "مقالات لغوية"، ص: 44، ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، ج2، ص37-38. [↑](#footnote-ref-17)
18. - عبد الرحمن الحاج صالح، "منطق العرب في علوم اللّسان"، ص: 164-165. [↑](#footnote-ref-18)
19. - المرجع نفسه، ص: 165، وينظر: ... [↑](#footnote-ref-19)
20. - عبد الرحمن الحاج صالح، "البنى النحوية العربية"، ص: 95، وينظر: "منطق العرب في علوم اللّسان"، ص: 170. [↑](#footnote-ref-20)
21. - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، ج2، ص: 38-78. [↑](#footnote-ref-21)
22. \* - ومثل: "مَقَامْ" فيتضح بالجمل المشار إليه والرّجوع إلى أصلها أن الواو قد قلبت حرف مدٍّ فيبحثون عند ئدٍ عن العلّة أي عما "صدّه عن وجهه" على حدّ تعبير الخليل وغالباً ما يلجؤون في التعليل إلى ظاهرتي الاقتصاد والفرق أو طرد الباب أو غير ذلك. ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، ج2، ص: 38-39. [↑](#footnote-ref-22)
23. \* - مثل هذه الرّموز الرّياضية تماماً (الغاء تمثّل أي حرف صامت في العربية في المرتبة الأولى وهكذا). ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، "منطق العرب في علوم اللّسان"، ص: 168-169. [↑](#footnote-ref-23)
24. - عبد الرحمن الحاج صالح، "بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية"، ج2، ص: 39. ينظر : عبد الرحمن الحاج صالح، "بنى النحوية العربية"، ص: 124. [↑](#footnote-ref-24)
25. - عبد الرحمن الحاج صالح، "مستقبل البحوث العلمية في اللغة العربية ضرورة استثمار التراث الخليلي، بحث ألقى في ندوة نضّمها المعهد العالي للحضارة الإسلامية بوهران، نوفمبر 1998، ص: 07. [↑](#footnote-ref-25)
26. - [↑](#footnote-ref-26)
27. - عبد الرحمن الحاج صالح، "منطق العرب في علوم اللّسان"، ص: 169. [↑](#footnote-ref-27)
28. - المرجع نفسه، ص: 169. [↑](#footnote-ref-28)
29. - عبد الرحمن الحاج صالح، "البنى النحوية العربية"، ص: 67-69. [↑](#footnote-ref-29)
30. - عبد الرحمن الحاج صالح، "منطق العرب في علوم اللّسان"، ص: 169. [↑](#footnote-ref-30)
31. - وينظر: "البنى النحوية العربية"، ص: 47- 67-68. [↑](#footnote-ref-31)
32. - عبد الرحمن الحاج صالح، "منطق العرب في علوم اللّسان"، ص: 169. [↑](#footnote-ref-32)
33. - المرجع نفسه، ص: 169. [↑](#footnote-ref-33)
34. - ابن جنّي، "الخصائص"، ص: 102. [↑](#footnote-ref-34)
35. - المصدر نفسه ،ص: 102. [↑](#footnote-ref-35)
36. - ابن جنّي، "الخصائص"، ص: 102. [↑](#footnote-ref-36)
37. - سيبويه، "الكتاب"، ج، ص: [↑](#footnote-ref-37)
38. - ابن جنّي، "الخصائص"، ص: 102. [↑](#footnote-ref-38)
39. \* - [↑](#footnote-ref-39)
40. - ابن جنّي، "الخصائص"، ص: 102. [↑](#footnote-ref-40)